

مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي الناتجة عن تطبيق معايير "قياسات القيمة  
العادلة" في شركات قطاع البترول المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية  
(دراسة ميدانية)

أ.د/ على محمود مصطفى خليل د/ زكريا محمد صباح إسماعيل حسين

نوفل

محاسب

مدرس المتفرغ بقسم  
المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

أستاذ المحاسبة  
المالية

ورئيس قسم  
المحاسبة بالكلية

## مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي الناتجة عن تطبيق معايير "قياسات القيمة العادلة" في شركات قطاع البترول المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية

أ.د/ على محمود مصطفى خليل د/ زكريا محمد صباح إسماعيل حسين  
نوفل

أستاذ المحاسبة  
المالية  
ورئيس قسم المحاسبة  
بالكلية  
مدرس المتفرغ بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة بنها  
محاسب

### المستخلص:

إن قياسات القيمة العادلة من أهم نماذج القياس المحاسبي المستخدمة في قياس الأصول والالتزامات للشركات، حيث حفظ قيمتها عبر السنوات، وإعادة تقييم الأصول من خلالها يحافظ على قيمة راس المال للشركات، وحيث يعتبر قطاع البترول من أهم وأضخم القطاعات في العالم وبالأخص مصر، لذا كان يجب دراسة وتحليل تأثير قياسات القيمة العادلة المطبقة على شركات القطاع، حيث تتعرض الشركات لمشاكل قياسية متعلقة بإعادة التقييم، وبالأخص عند طرح جزء من راس مال هذه الشركات في بورصة الأوراق المالية. ولذا، كان الهدف من هذا البحث هو دراسة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي باستخدام قياسات القيمة العادلة في شركات قطاع البترول. وتم الإعتماد على المنهج الإستقرائي وذلك لأنه يتناسب مع طبيعة البحث. وكان من أهم النتائج التي توصل لها البحث هي أن إيجابيات استخدام محاسبة القيمة العادلة تفوق سلبياتها إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة ساهمت بصورة إيجابية في تقدير الأصول بشكل واضح وعادل ومعبر عن الواقع، التكلفة التاريخية تتصف بثبات وحدة النقد تحت الظروف الاقتصادية المختلفة مما يجعل منها مقياساً غير ملائم ولا يوفر الثقة في المعلومات المالية ومدى قدرتها على تزويد المستخدمين بنوعية من المعلومات لها خصائص تمكن متخذ القرار من خلالها الإعتماد على القوائم والتقارير المالية، إن العمل بمعايير القيمة العادلة سوف يحمي حقوق المساهمين وباقي الأطراف الأخرى وأن إيجابيات استخدام محاسبة القيمة العادلة تفوق سلبياتها، إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة ساهمت بصورة إيجابية في تقدير الأصول بشكل واضح وعادل ومعبر عن الواقع.

الكلمات المفتاحية: قياسات القيمة العادلة، المعايير المحاسبية الدولية، شركات قطاع البترول، مشاكل القياس والافصاح المحاسبي، طرح أسهم شركات قطاع البترول.

Problems Of Measurement And Accounting Disclosure Resulting From The Application Of Standards Of "Fair Value Measurements" In The Petroleum Sector Companies Listed On The Egyptian Stock Exchange  
(Field Study)

**Prof. Dr.**  
**ALI MAHMOUD MOATAFA**  
Professor Of Financial Accounting  
And The Head Of The Accounting  
Department In The College  
Banha University Faculty  
of Commerce

**Dr.**  
**Zakaria Mohamed Nofal**  
Full Time Accounting Teacher  
Banha University Faculty Of Commerce

**SABAH ISMAIL**  
**HUSSIEN**  
ACCOUNTANT

**Abstract:**

The fair value measurements are among the most important accounting measurement models used in measuring the assets and liabilities of companies, as their value is preserved over the years, and the re-evaluation of assets through them preserves the value of the capital of companies, and as the petroleum sector is considered one of the most important and largest sectors in the world, especially Egypt, so it was necessary Studying and analyzing the impact of the fair value measurements applied on the sector's companies, as companies are exposed to standard problems related to re-evaluation, especially when part of the capital of these companies is offered on the stock exchange. Therefore, the aim of this research was to study the problems of measurement and accounting disclosure using fair value measurements in the petroleum sector companies. The inductive approach was relied upon because it is commensurate with the nature of the research. One of the most important findings of the research is that the positives of using fair value accounting outweigh its negatives. The application of fair value accounting contributed positively to the assessment of assets in a clear, fair and reflective manner. The historical cost is characterized by the stability of the monetary unit under different economic conditions, which makes it an invalid measure. Appropriate and does not provide confidence in financial information and its ability to provide users with a quality of information that has characteristics through which the decision-maker can rely on financial statements and reports. Working with fair value standards will protect the rights of shareholders and other parties, and that the advantages of using fair value accounting outweigh its disadvantages. The application of fair value accounting contributed positively to the assessment of assets in a clear, fair and reflective manner.

**Keywords:** fair value measurements, international accounting standards, petroleum sector companies, accounting measurement and disclosure problems, offering shares of petroleum sector companies.

## مقدمة:

لقد كانت التكلفة التاريخية من أهم أسس القياس المحاسبي لما لها من درجة موثوقية عالية حيث أنها تعتمد علي وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بوجود مستندات ووثائق، ولكن مع التطور السريع وعولمة الاقتصاد والاسواق المالية العالمية وتزايد حجم الشركات متعددة الجنسيات والمدرجة في بورصات الاوراق المالية، زادت حاجه مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات تساعدهم علي اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وهذا الدور لا يستطيع القياس علي اساس التكلفة التاريخية القيام به، حيث أنه يتصف بثبات وحدة النقد تحت اي ظروف اقتصادية مما يجعله غير ملائم ولا يوفر موثوقية في المعلومات والتقارير المالية.

ومن هنا بدأت الانتقادات لأساس القياس بالتكلفة التاريخية وبدء البحث عن بديل يشبع رغبات المتعاملين مع تلك التقارير المالية ومن هنا كانت بداية التحول في الفكر المحاسبي من مدرسة الاعتماد علي التكلفة التاريخية إلى مدرسه تبني القياس بالقيمة العادلة حيث قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي *IAS 29* والخاص بالتقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع في سنة ١٩٨٩، حيث اعتمد المعيار علي استخدام المؤشر العام للأسعار في تعديل القيم الدفترية إلى قيم حالية أو جاريه بغض النظر عن طبيعة البنود وتأثيرها علي أصول الشركات، ومن ثم بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار العديد من المعايير التي ألزمت الشركات باستخدام القيم العادلة في القياس عن الأصول المالية والغير مالية وأيضاً الالتزامات المالية وأصدرت مجموعه من المعايير مثل *IAS 16* والخاص بالتملكات والمنشآت والمعدات، *IAS 32* والخاص بالأدوات المالية العرض والإفصاح، *IAS 39* والخاص بالأدوات المالية الاعتراف والقياس.

والذي شهد العديد من التعديلات منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١١، والمعيار الدولي رقم (٤٠) الخاص بالعقارات الاستثمارية، والمعيار الدولي رقم (١٦) والخاص بالتملكات والمصانع والمعدات، والمعيار الدولي رقم (٣٨) والخاص بالأصول غير الملموسة، وأخيراً صدر في ١٢ مايو ٢٠١١ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم *IFRS 13* تحت مسمى قياسات القيمة العادلة، وكانت كافة الجهود التي بذلت وتمت في هذا الاتجاه تهدف إلى تحسين مستوى جودة القوائم المالية، " والذي حاول تحديد وتوحيد المعالجات المتعلقة بقياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها حيث أن التوجه العام نحو القيمة العادلة هو المحور الرئيس لمعدي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لما لذلك التوجه من انعكاسات على القوائم المالية للشركات.

إلا أن الأمر لا يمكن أن يتوقف عند ذلك، فقد قامت كل دولة بوضع معيار خاص بها طبقاً لما يتوافق مع البيئة الاقتصادية مع كثير من الترجمة الحرفية للمعايير الدولية الخاصة بقياسات القيمة العادلة حيث قامت الجهات المختصة في الدولة المصرية بإصدار المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٥ والمقابل للمعيار الدولي IFRS13.

فقد تضمن المعيار الدولي والمصري ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة حيث يحقق المستوى الأول -أعلى مستويات الموضوعية في القياس إذا ما توافرت شروطه، والمستوي الثالث يحقق أقل مستويات الموضوعية في القياس إلا أنه يمكن القول أن الثلاثة مستويات لا يمكن أن تخلو من التقدير والحكم الشخصي خاصة وأن كان في أعلى مستوياته عند المستوى الثالث حيث يعتمد اعتماد كلي علي التقدير الشخصي.

وفي ظل الظروف الاقتصادية في مصر وعدم توافر سوق نشط يحقق متطلبات المستوى الأول لقياسات القيمة العادلة تظل المشكلات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة قائمة رغم وضع المعيار لشروط ومتطلبات لاستخدامها.

لذلك تحاول الباحثة من خلال هذا البحث تناول مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن تطبيق المعيار الدولي IFRS13 قياسات القيمة العادلة وذلك في قطاع البترول نظراً لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد المصري وحاجة مستخدمي المعلومات إلى معلومات ملائمة تساعدهم علي كيفية توجيه الاستثمارات وبناء القرارات الاستثمارية في أسهم الشركات المنتمية إلى هذا القطاع العملاق الذي بدوره يتحكم في السياسات المالية للدولة.

وبذلك برزت أهمية هذا الموضوع وهو مشكلات القياس والإفصاح الناتجة عن تطبيق قياسات القيمة العادلة علي شركات قطاع البترول المقيدة ببورصة الأوراق المالية

## ١- مشكلات القياس المحاسبية:

بدأت المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي للأصول كأساس بديل لاستخدام القياس بالتكلفة التاريخية، حيث يعتبر تحديداً واضحاً لتكلفة الاستحواذ علي هذه الأصول، حيث يتم من خلالها عرض القيمة الفعلية للأصل طبقاً لقيمتها الأقرب وللمنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها في المستقبل، وحتى يتعرف متخذي القرار والمساهمين والمستثمرين علي القيمة الحقيقية لأصول هذا الكيان، يحدث ذلك في شتي القطاعات الصناعية وخاصةً قطاع البترول حيث يعتبر القطاع الأهم والأضخم في مصر والمتحكم بشكل أساسي في الاقتصاد المصري ولأن هذه الصناعة تدخل مباشرةً في الموازنة العامة للدولة المصرية، فالتقييم الحقيقي لأصول تلك القطاع البترولي سوف يساهم بشكل فعال في الاستغلال الأمثل لموارد تلك القطاع والتوجيه الصحيح للاستثمار فيه، حيث تمثل

مشكلة القياس عائقاً في عملية تقييم الأصول والالتزامات منذ وقت طويل ولاسيما بعد الانتقال إلى استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس في إعادة التقييم ومن بعدها مشكلة الإفصاح.

ومن هنا تظهر مشكلة البحث في دراسة لأهم مشاكل القياس والإفصاح التي تنتج عند استخدام قياسات القيمة العادلة عند إعادة تقييم أصول شركات القطاع البترولي التي تم توجيه جزء من أصولها لإصدار اسهم بقيمته العادلة، وأيضاً في دراسة مصادر جديده غير تقليدية لتمويل هذه الشركات وغير التمويل عن طريق الخزانه العامة للدولة، وتحاول الباحثة إيجاد حلول بديله لتمويل هذه الشركات لتحقيق الاستغلال الامثل للأصول وزيادة قيمتها وزيادة الإيرادات والأرباح.

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل بالفعل هناك مشاكل قياس وافصاح ناتجة عن تطبيق قياسات القيمة العادلة في الشركات وخاصة قطاع البترول؟
- هل بالفعل الاعتماد علي قياسات القيمة العادلة يوفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية عن نظيرة في القياس بالتكلفة التاريخية؟
- هل هناك حلول مقترحة للحد من مشكلات القياس والإفصاح الناتجة عن تطبيق قياسات القيمة العادلة في المستقبل؟

## ٢- أهمية الدراسة:

- ١- تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوع مهم بالنسبة للشركات عامة وشركات قطاع البترول خاصة، نظراً لأهمية تقييم الأصول والالتزامات بشكل عادل وواقعي لخدمة مستخدمي القوائم المالية وخدمات التمويل عن طريق طرح جزء من أصول بعض شركات قطاعات مختلفة بهدف زيادة ضخ استثمارات وتشغيل عجلة الإنتاج
- ٢- إمكانية اسهام هذه الدراسة في تقديم مقترحات للحد من المشكلات الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة في مصر وشركات قطاع البترول

## ٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الاساسي للبحث في التعرف علي أهم المشكلات المحاسبية المتماثلة في الإفصاح والقياس عن تقديرات القيمة العادلة المطبقة في الشركات، وخاصة في شركات القطاع البترولي وهو ما يستلزم:

- تناول مفاهيم قياسات القيمة العادلة من منظور محاسبي في ضوء اوجه القصور الموجودة في نموذج التكلفة التاريخية.

- تناول معايير قياسات القيمة العادلة الدولية والمصرية وتحليل أهم مشكلات القياس والافصاح الناتجة عن تطبيق هذه المعايير.
- وضع رؤية مقترحة للحد من مشكلات القياس والافصاح الناتجة عن التطبيق.
- تسليط الضوء على الأثر الايجابي لتطبيق قياسات القيمة العادلة علي أصول شركات البترول عند اصدار أسهم او التنازل للشريك.
- تحليل عملية تقييم أصول الشركات بغرض اعادة التامين.
- رؤية مقترحة لتقييم الاحتياطي البترولي بقياسات القيمة العادلة.

#### ٤- المنهج المستخدم في البحث:

تم الإعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال تحديد مفاهيم النظام، والنظام المحاسبي الحكومي، والحكومة الإلكترونية.

#### ٥- الاطار النظري:

أولاً: ماهية القياس بالقيمة العادلة في الفكر المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي من أهم الأعمدة الأساسية للوظائف المحاسبية ومن النماذج المستخدمة في القياس المحاسبي هو نموذج القياس بالتكلفة التاريخية، ثم ظهر حديثاً نموذج القياس بالقيمة العادلة، حيث بدء المهتمين بمهنة المحاسبة واصحاب المصالح المشتركة التوجه للعمل بنموذج القياس بالقيمة العادلة لما كان عبر السنوات السابقة من سلبية استخدام نموذج التكلفة التاريخية.

#### أ) المفاهيم الأساسية حول القياس المحاسبي:

تعددت مفاهيم القياس المحاسبي ومن أهمها هو تعريف الجمعية المحاسبية الأمريكية في تقريرها الصادر لعام ١٩٧٩، والذي نص على أن "القياس المحاسبي هو تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمنشأة أو تحديد الظاهرة الاقتصادية في المستقبل وذلك على أساس الملاحظة وتبعاً للقواعد المحددة".

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية فقد عرفت على أنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس مثل التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيم القابلة للتحقق، القيمة الحالية والملاحظ على هذا التعريف هو إشارته إلى ضرورة استعمال القيمة النقدية ولضرورة توافر أسس القياس.

ينضح من خلال التعاريف السابقة أن القياس المحاسبي، هو وسيلة لتحقيق هدف معين وتوفير معلومات صحيحة عن البند محل القياس.

### (ب) المعايير المنظمة لعملية القياس المحاسبي:

قامت جمعية المحاسبين الأمريكية بتكوين لجنة النظرية المحاسبية وتعتبر هذه اللجنة من أهم اللجان التي اقتصت وتناولت معايير القياس المحاسبي حيث قاموا بصياغة بعض الاسس التي تخص معايير القياس المحاسبي وهي :

- معيار الموضوعية : يقصد بهذا المعيار هو الموضوعية في القياس وعدم الانحياز للتقديرات الشخصية
- معيار القابلية للتطبيق العملي: من أهم معايير القياس المحاسبي حيث أنه إذا لم يكون قابل للتطبيق العملي في أرض الواقع يكون لا فائدة للقياس
- معيار الفائدة: تتسم مهنة المحاسبة أنها مهنة خدمية حيث تخدم مستخدميها من خلال توافر معلومات محاسبية فعالة ولها اهمية للاستخدام فعلياً

### (ج) خطوات القياس المحاسبي:

يمر القياس المحاسبي بعده خطوات حتي يصل إلى القيمة المراد الحصول عليها، وتتمثل في: تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية، تسجيل العمليات وبناء على دليل موضوعي قابل للتحقيق، تبويب العمليات في مجموعات متناسقة حتي يمكن الحصول على معلومات مفيدة، تجميع العمليات في شكل تقرير حتي يمكن الاستفادة منه والرجوع اليه

### (د) أساليب عملية القياس المحاسبي:

وتتمثل أساليب القياس المحاسبي في ثلاثة أساليب كما يلي: أساليب قياس أساسية أو مباشرة ، أساليب قياس غير مباشرة، أساليب القياس التحكيمية.

### (هـ) نماذج القياس المحاسبي (نموذج التكلفة التاريخية - نموذج القيمة العادلة):

- نموذج التكلفة التاريخية: يعتبر نموذج التكلفة التاريخية من أقدم النماذج المستخدمة في التقييم والقياس المحاسبي وكان الغرض منها هو التسجيل بالتكلفة التي وقعت فعليا في تاريخ الشراء ووقت تسجيل العملية المالية خوفا من النسيان، وحتى يمكن الرجوع إلى القيمة المالية للأصول وقت الحاجة لمعرفةها
- نموذج تكافؤ القيمة العادلة

يعتبر نموذج قياس القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي.

- تعريف القيمة العادلة: تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق من الناحية النظرية حول إيجاد مفهوم محدد للقيمة العادلة، وذلك بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة وذلك عند استخدام التقييم، ولتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بطريقة القياس المتبع

(و) مبررات التوجه إلى استخدام نموذج القيمة العادلة:

بالرغم من اتفاق نموذج التكلفة التاريخية مع المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها، إلا أنه لا يتفق مع مبدأ الإفصاح المحاسبي والإيضاحات اللازمة في ظل اقتصاديات تضخم بشكل تصاعدي، مما يتسبب في الاختلاف في القوة الشرائية للعملة المتداولة حيث يتسبب تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في أخطاء شديده الخطورة.

ثانياً: مشكلات القياس والإفصاح الناتجة عن تطبيق قياسات القيمة العادلة

في ظل وجود تطور مستمر لدعم الدور لفعال للمحاسبين والمعايير المحاسبية في تلبية احتياجات الصناعة البترولية، من خلال تقييم الاستثمارات الخاصة بالصناعة لاتخاذ قرارات استثمارية مستقبلية، والتوسع في الحصول على تدفقات نقدية تساهم بشكل قوي في سد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة للدولة، كان يجب حدوث تحسين وتطور مستمر في العلاقة المباشرة بين المحاسبين ومنتخذي القرارات، ومن لديهم السلطة في القياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الهامة وبين من لديهم السلطة في خلق فرص استثمارية مستقبلية، ومن هنا جاء دور المحاسبين في تطبيق المعايير المحاسبية التي تتناسب مع صناعة البترول في مصر والتي بالطبع تواجه مشكلات عديدة في القياسات والإفصاحات المطلوبة باستمرار لتعدد أنواع الأصول واختلاف أشكال الاستثمارات الدولية والمحلية وبما فيها من تفاصيل شراكة تعتمد على تقييم عادل وملائم لحجم الاستثمارات البترولية وتنوع طبيعة هذه الصناعة، سواء كان هذا التقييم بغرض الاندماج أو التصفية أو إصدار أسهم للشركات عن طريق طرح جزء من راس مالها للاستثمار فيه في بورصة الأوراق المالية بغرض تسهيل عملية التمويل

(أ) مشاكل الإفصاح والقياس المحاسبي في شركات قطاع البترول

إن الهدف من استخدام نموذج محاسبة القيمة العادلة هو تقديم معلومات محاسبية تقي بأكبر قدر ممكن من الخصائص الواجب توافرها في هذه المعلومة بغرض تعظيم منفعة مستخدمي القوائم المالية بشكل يوفر لهم المناخ الملائم لاتخاذ القرارات بشكل صائب، لذلك عند وجود أي مشكلة أثناء تطبيق محاسبة القيمة العادلة من شأنها أن تكون لها تأثير سلبي ودور في الحد من تهيئة هذا المناخ، وبالتالي

تصبح قرارات مستخدمي القوائم والتقارير المالية محل شك أو نقاش، فضلاً عن دور هذه المشكلات في توفير البيئة الخصبة للإدارة للتلاعب في القوائم المالية وتحقيق مصالحها الشخصية لذلك تتعرض معظم القطاعات الصناعية لمشاكل قياسية ومحاسبية أثناء تقييم أصولها المالية والغير مالية والمخزون إذا وجد بالقيمة العادلة لعدم توافر سوق نشط لمعظم الأصول والانتقال إلى المستوى الثاني والثالث من التقييم كما نص المعيار، في هذا المبحث تحاول الباحثة عرض لمعظم المشاكل التي يتعرض لها قطاع البترول المصري عند تقييم أصوله الثابتة والموجودات الأخرى والمخزون الجوفي الموجود في الآبار البترولية ومنتجات البترول لشركات لبتترول التسويقية عند الاندماج أو البيع والأدوات والآلات المستخدمة في الصناعة وكيفية تفادي هذه المشاكل في المستقبل.

## ب) التعريف بصناعة البترول وهيكل القطاع المصري البترولي:

شهدت مصر تطوراً كبيراً في صناعة البترول في الآونة الأخيرة، حيث اكتملت حلقة الإنتاج حتى تكون بذلك قادرة على القيام بالصناعة من أول المراحل حتى نهاية المراحل للوصول إلى المنتج النهائي.

### مراحل صناعة البترول في مصر:

- ١- نشاط الحقوق والامتيازات.
- ٢- البحث والاستكشاف.
- ٣- مرحلة الإنتاج.
- ٤- مرحلة التكرير والتصنيع.
- ٥- مرحلة التسويق والتوزيع.

### هيكل صناعة البترول في مصر:

#### الشكل القانوني لشركات البترول في مصر:

تم تنظيم الصناعة البترولية في مصر على أساس الأنشطة المختلفة لصناعة البترول فتخصصت شركات على أساس الأنشطة النوعية للصناعة فهناك شركات متخصصة في البحث والاستكشاف وشركات متخصصة في إنتاج البترول وشركات أخرى في التكرير وأخرى في التسويق والتوزيع وشركات خدمية مختلفة تخدم التخصصات البترولية السابق ذكرها كل ذلك تحت مظلة وزارة البترول المصرية.

#### - تشرف وزارة البترول المصرية على أربع قطاعات رئيسية هما:

- ١- الهيئة المصرية العامة للبترول.
- ٢- الشركة القابضة للغازات إيجاس.

٣- شركة جنوب الوادي القابضة للبتروول.

٤- الشركة القابضة البترووكيماويات.

### التقسيمات المختلفة لقطاع البتروول:

يمكن تقسيم الشركات العاملة في قطاع صناعة البتروول في مصر من منظورين أساسيين

تقسيمات شركات قطاع البتروول:

▪ من حيث الشكل القانوني وملكية راس المال.

▪ من حيث النشاط النوعي لشركات البتروول.

- تقسيمات من حيث الشكل القانوني لشركات البتروول:

١- شركات القطاع العام البتروولي.

٢- شركات البتروول المشتركة.

٣- شركات قطاع البتروول الاستثماري تخضع لقانون الاستثمار المال العام وزارة الاستثمار.

٤- شركات الاستكشاف.

### ج) مشاكل القياس المحاسبي في شركات القطاع البتروولي:

تظهر مشكلة القياس المحاسبي عندما يعجز عن التعبير عن الواقع الفعلي للشركة، وبالتالي فإنه لا يصلح أن يتم على أساس هذا القياس اتخاذ أي قرارات استثمارية وتظهر مشكلة القياس المحاسبي كآلاتي:

تظهر مشاكل القياس في القطاع البتروولي في عدة حالات منها:

▪ الاندماج بين شركات القطاع وبعضها البعض في مثل هذه الحالات يستوجب قياس أصول الشركة المندمجة حيث يتم تحديد راس مالها بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية.

▪ عندما تؤول ملكية الأصول في الشركات إلى الهيئة المصرية العامة للبتروول.

▪ عند عمل اعادة تقييم بغرض التأمين على الأصول، حيث انه في مرحلة من العمر الإنتاجي للشركة تكون قد انخفضت القيمة التأمينية للأصول وعند وقوع أي حادث لا تستطيع الشركة الحصول على قيمة الخسائر من شركات التأمين بقيمة هذه الخسائر حيث تكون قيمة منخفضة طبقاً لما قد تم التأمين عليه سابقاً طبقاً للتسجيل بتكافة التسجيل

لذلك الأصول في الماضي، بالرغم من أنها تعكس بكفاءة عالية ولها قيمة سوقية عادلة، لذا يستوجب إعادة التقييم لهذه الممتلكات التي تتمثل في الآلات ومعدات الحفر والإنتاج المختلفة بالقيمة الحالية لها وهي تمثل قيمتها العادلة.

■ عند طرح أو إصدار أسهم تعبر عن جزء من أصول الشركات، وكيفية تحديد القيمة العادلة للسهم بناءً على تقدير القيمة لعادلة للأصول في الشركة لأنه إذا تم تقدير الأسهم على أساس التسجيل بالتكلفة التاريخية سوف تكون قيمة السهم منخفضة ولا تعبر عن القيمة العادلة له.

(د) مشاكل القياس المحاسبي عند تطبيق نموذج القيمة العادلة فيما يلي سرد لبعض المشاكل التي تواجه الشركات عموماً وفي شركات قطاع البترول:

١- في حالة غياب أسعار سوقية قابلة للملاحظة تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأن الشركة في هذه الحالة تلجأ إلى عمل تقديرات ونماذج رياضية وفي هذه الحالة تعتمد على مدخلات قد تكون قابلة للملاحظة أو غير قابلة للملاحظة وهنا تعتمد على التقدير الشخصي للقائم بعملية القياس ومن هنا تظهر مشكلة عدم ثقة المستخدمين لهذه التقارير المالية.

٢- ظهور مخاطر عدم التقدير الواقعي للوصول حيث تضخيم بعض الأصول بغرض الحصول على قيمة أعلى لها أو لإصدار أسهم بقيمة أكبر من القيم الواقعية للحصول على مبالغ تمويلية أعلى.

٣- عدم توحيد القياس المحاسبي للأصول حيث أنه في بعض الأحيان تقوم الشركات بتجزئة بنود القوائم المالية وعمل تقييم للبنود بالقيمة العادلة وبنود أخرى بالتكلفة التاريخية، مما يعمل على زيادة فرص التلاعب الإداري وعدم القابلية للمقارنة بين القوائم المالية.

٤- مشكلة قياس الأصول الثابتة وتظهر هنا في قطاع البترول خاصة لصعوبة إيجاد أسعار سوقية قابلة للملاحظة، وهنا طبقاً للمعايير الدولية والمصرية يستوجب على الشركات الاستعانة بخبير متخصص وموثوق فيه لعمل التقديرات اللازمة لإيجاد القيم العادلة لهذه البنود وتعد عملية الاستعانة بالخبراء عملية مكلفة على الشركات وفي بعض الأحيان قد تلجأ الشركات بالاستعانة بأكثر من خبير ومثمن وعمل المفاضلة بينهم للوصول إلى نتائج معبرة عن الواقع وهو أيضاً يمكن للإدارة الموافقة على الرأي الذي يحقق لها مصالح ومكاسب أكبر في المستقبل، والجدير بالذكر هنا أنه يسمح المعيار رقم IAS 16 بإعادة التقييم على فترات متباعدة كل خمس سنوات.

٥- نجد أيضاً تفاوت كبير في النتائج المصدرة طبقاً لتطبيق نموذج القيمة العادلة خاصة في الأرباح المعلن عنها وهناك ثلاث مصادر لهذا التفاوت:

- المصدر الاول أن هناك تفاوت في التقدير لقيم الأصول والالتزامات.
  - المصدر الثاني التفاوت في الوصول إلى القيم الحقيقية لهذه الأصول والالتزامات.
  - والمصدر الثالث لهذا التفاوت هو عمل نموذج قياس محاسبي مختلط كما ذكر فيما سبق وهو تقييم بعد البنود بنموذج التكلفة التاريخية والبعض الاخر بنموذج القيمة العادلة.
- يلاحظ التنوع والاختلاف في الممارسات العملي للشركات يؤدي إلى عدم ايجاد اتساق وتوافق كامل لإمكانية مقارنة المعلومات التي توفرها التقارير المالية مما يؤدي بطبعه لعدم توافر معيار دولي أو مصري يعطي ارشادات استخدام نموذج القيمة العادلة بشكل كامل
- هـ) مشاكل الإفصاح في شركات القطاع البترولي بتقسيماتها المختلفة:**

#### الإفصاح عن شركات قطاع البترول المشترك:

تعمل شركات البترول المشتركة في مصر تحت نموذج اتفاقيات اقسام الإنتاج PSA PRODUCTION SHARING AGREEMENT وتعتبر هذه النماذج هي الجيل الرابع من الاتفاقيات البترولية في مصر حيث صدقوا نظام الامتياز ثم الامتياز المختلط ثم المشاركة واخيراً الاقسام ومن خصائص شركات القطاع المشترك طبقاً لهذا النموذج.

- ١- أن الشركات المشتركة عبارة عن شركات قائمة بالعمليات نيابة عن الشركاء وهما الهيئة المصري العامة للبترول طرف وشركة من شركات الاستكشاف الدولية طرف اخر
- ٢- أن شركات القطاع المشترك لا تمتلك أصول ولا يترتب عليها التزامات وبالتالي ليست لهذه الشركات ميزانيات أو قائمة مركز مالي حيث أن أصول هذه الشركات تكون ملك الشريك الأجنبي بالتمويل وتقول الملكية تدريجياً للهيئة بالاسترداد مع بداية إنتاج الزيت من الآبار.
- ٣- أن هذه الشركات لا تحقق أرباح حيث يتم اقتسام الإنتاج بين الشركاء وبالتالي ليست هذه الشركات حسابات أرباح وخسائر أو قوائم دخل بينه.
- ٤- يتم تمويل العمليات والموازنة عن طريق الشريك الأجنبي وبالتالي لا تمثل أي عبء على الموازنة العامة للدولة.

#### الإفصاح عن شركات القطاع العام البترولي:

تتمثل شركات القطاع العام البترولية وهي (١٢) شركة:

- ١- شركات الإنتاج وتمثلها شركة واحدة وهي الشركة العامة للبترول وتساهم بحوالي ٧ في المئة من حجم الإنتاج البترولي المصري.
- ٢- عدد ٧ شركات التكرير والتصنيع وهي شركة السويس للتصنيع - شركة النصر للبترول - شركة أسبوت للتكرير - شركة الإسكندرية للبترول - شركة العامرية للبترول - شركة القاهرة لتكرير البترول - شركة البتروكيماويات المصرية.
- ٣- شركات النقل والتسويق وتمثل اربع شركات وهي أنابيب البترول - الجمعية التعاونية للبترول شركة مصر للبترول شركة الغازات البترولية.
- وتمثل بعض من هذه الشركات عجز الموازنة العامة للدولة والتي يكون طرح أسهمها في البورصة بغرض التخفيف على العبء التمويلي للموازنة العامة للدولة وهنا تكمن المشكلة في كيفية تقييم أصول هذه الشركات عند طرحها للاكتتاب حيث أن معظم هذه الشركات تم إنشائها خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٤ حيث أنه طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية تقييم بالقيمة التاريخية والقيمة الدفترية لها تمثل قيمة ضئيلة جداً وعند طرح هذه الشركات يجب إعادة تقييم الأصول والالتزامات لهذه الشركات لتعكس القيمة العادلة لهذه الشركات وهنا تكمن المشكلة حيث أن معظم أصول هذه الشركات تم إهلاكها دفترياً بجانب اضمحلالها لانخفاض الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لها، هذا بالإضافة إلى أعباء الصيانة وزيادة عدد العاملين للشركات نظراً للزيادة الخاطئة للتشغيل، والتي يعني تضليل لقيم هذه الأصول وهذا يتطلب التعرض بشيء من التفصيل لمشكلة الإفصاح والقياس القيمة العادلة لهذه الشركات.

### (و) رؤية مقترحة للحد من مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي الناتجة عن التطبيق:

- من خلال الدراسات المتعددة التي تناولت مشكلات التطبيق المختلفة لقياسات القيمة العادلة حاولت الباحثة استنباط بعض النقاط المقترحة للحد من هذه المشكلات كالتالي:
- هناك عدة نقاط هامة يمكن البدء من خلالها للحد من هذه المشكلات:

- ١- التدريب المستمر وتأهيل الكوادر البشرية.
- ٢- تفعيل دور الحوكمة في الشركات.
- ٣- تجنب ومتابعه المحاسبة الابتكارية.
- ٤- تفعيل الإفصاح الالكتروني.
- ٥- التدرج في التطبيق قياسات القيمة العادلة.
- ٦- وضع ضوابط محاسبية للتطبيق.
- ٧- اعتماد مبدأ الثبات المحاسبي.

- ٨- تسعير الأصول والالتزامات.
  - ٩- الاهتمام بخصائص وجودة المعلومات المحاسبية.
  - ١٠- الإيضاحات المتممة.
  - ١١- مراعاة المخاطر.
  - ١٢- تطوير النظام المحاسبي المالي.
  - ١٣- تشكيل لجنة مراقبة لقياس القيمة العادلة
- ثالثاً: قياس أثر طرح أسهم شركات البترول على العبء التمويلي للموازنة العامة للدولة المصرية

#### طرح شركات القطاع البترولي في البورصة يكون بإحدى الهدفين:

- الهدف الاول تخفيف عبء الموازنة العامة للدولة عن طريق طرح شركات البترول التي تمول من الموازنة العامة للدولة ذات ربحية منخفضة والتي يكون الهدف من طرحها في البورصة هو تخفيف أو تخفيض العبء التمويلي للموازنة العامة للدولة والمتمثل في جانب المصروفات أو النفقات.
- الهدف الثاني حيث يكون الهدف من طرح هذه الشركات في البورصة هو زيادة إيرادات الدولة وذلك للاستفادة من حصة البيع في تمويل برامج استثمارية للدولة وهنا نجد أن الدولة تقوم بطرح جزء من حصتها في شركات البترول الاستثمارية مثل شركة إنبي - بتروجيت- ميدور- موبكو.

#### أ) تطبيق معايير قياسات القيمة العادلة علي إعادة تقييم أصول شركات البترول بغرض إصدار أسهم أو إعادة التأمين عليها:

نظراً للنفقات الكبيرة بين أصول شركات البترول والأصول الأخرى في أي قطاع، ونظراً للطبيعة الخاصة لقطاع البترول، فتجد دائماً الشركات صعوبة في طرق التقييم لأصول هذا القطاع البترولي من أكثر المسائل الخلافية في الفكر المحاسبي هو إعادة تقييم الأصول الثابتة هو أن معظم الشركات تقييم الأصول الثابتة على أساس نموذج التكلفة التاريخية، مما له من اثار سلبية على عملية التقييم وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والتضخمية التي تمر بها البلاد وخاصة مصر، مما يجعل عملية التقييم غير واقعية وغير معبرة عن الواقع الحقيقي والقيم الحقيقية لهذه الأصول، فكان من الضروري التوجه باستخدام نموذج القيمة العادلة في إعادة التقييم للأصول الثابتة، حيث أصبح التحول إلى مفهوم القيم العادلة أساساً ومقياساً هامة

للاعتراف والافصاح والقياس عند عمل المعالجات المحاسبية حتى تظهر بصورة واضحة وحتى يتم التقييم للموجودات بشكل واضح ومعبر عن القيم الاقتصادية العادلة لهذه الموجودات.

(ب) تأثير استخدام القياس بالقيمة العادلة علي الاقتصاد المصري إذا تم الاعتماد عليها كلياً: تعتبر قياسات القيمة العادلة انعكاساً للأوضاع الاقتصادية السائدة والتغيرات الناتجة عن الاحداث الاقتصادية فور حدوثها وهذا مالا تستطيع فعله التكلفة التاريخية مما يؤثر ذلك بشكل ايجابي علي كلاً من:

#### الحسابات القومية:

حيث أن جميع المعاملات المالية التي تتم في الأسواق المصرية تنعكس بشكل واضح علي الدخل القومي للدولة المصرية، حيث أنه طبقاً لمفهوم القيمة العادلة فإنه إذا تم تطبيق بالتكلفة التاريخية فإن الإيرادات تتحقق عند البيع أما عند تطبيق قياسات القيمة العادلة فإن الأرباح تحقق عند حدوثها

(ج) رؤية مقترحة لإعادة تقييم المخزون الجوفي لآبار شركات القطاع البترولي في حالة البيع أو التنازل باستخدام قياسات القيمة العادلة :

يعتبر الاحتياطي البترولي أو المخزون الجوفي أصل من أهم أصول الشركات التي تعمل في مجال صناعة البترول ويمثل جانباً هاماً ف عملية إعداد القوائم والتقارير المالية حيث تكمن المشكلة الأساسية في كيفية تقييم هذا الاحتياطي البترولي والاعتراف به والإفصاح عنه في هذه القوائم.

#### (د) قياس الاحتياطيات بالقيمة العادلة:

طبقاً للقياس بالقيمة العادلة فإن تم تقديم مقترح من قبل المعيار fasb NO.69 باستخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة ( SM ) Standardized Measure كأساس لقياس الاحتياطيات البترولية المؤكدة، وعلى أن يتم تطبيق هذا الأساس في القياس على جميع شركات البترول.

وترى الباحثة أنه يجب تطبيق محاسبة القيمة العادلة على شركات البترول للاستفادة من إيجابيات تطبيق القيمة العادلة عند تقدير الاحتياطيات البترولية لما تحققه من إيضاح تام للموقف الاقتصادي للشركة وزيادة القدرة على توفير البيانات التي تساهم بشكل أساسي في توجيه عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأيضاً لأهمية توحيد الممارسات والمعالجات المحاسبية المطبقة بشركات البترول.

#### (ه) أثر تطبيق مبدأ القياس بالقيمة العادلة للاحتياطيات البترولية علي القوائم المالية:

هناك أثر واضح لمحاسبة القيمة العادلة بصفة عامة، وعن المحاسبة عن الاحتياطيات البترولية بصفة خاصة، علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتحديد خاصية الملاءمة لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب، حيث تعكس محاسبة القيمة العادلة معلومات واضحة عن التوقعات

لظروف السوق الحالية والمستقبلية، وذلك في حين استخدام المستوي الاول والثاني في تطبيق القياس ولكن تري الباحثة أن عند اللجوء إلى استخدام المستوي الثالث فإنه يزداد عن إمكانية الاعتماد علي القياس في التدفقات المستقبلية بشكل دقيق مثله كمثل قياس اي أصل اخر فان استخدام المستوي الثالث من المعيار يؤدي إلى حدوث بعض التجاوزات.

## الدراسة التطبيقية

### أ) هدف الدراسة:

تهدف الباحثة من خلال الدراسة الميدانية إلى التعرف على آراء عينة الدراسة، وذلك حول مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي الناتجة عن تطبيق معايير "قياسات القيمة العادلة" في شركات قطاع البترول المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وفي ضوء ما سبق تسعى الباحثة إلى التعرف على آراء عينة الدراسة حول:

- قصور القياس بنموذج التكلفة التاريخية وأهمية التوجه نحو القياس بالقيمة العادلة.
- معايير قياسات القيمة العادلة وظهور بعض مشكلات القياس والإفصاح عند التطبيق في شركات قطاع البترول.
- بعض المقترحات للحد من مشكلات القياس والإفصاح عند تطبيق معايير قياسات القيمة العادلة.

### ب) فروض الدراسة

في ضوء هدف الدراسة يمكن للباحثة اختبار الفروض البحثية الآتية:

- الفرض الأول: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قصور القياس بنموذج التكلفة التاريخية وأهمية التوجه نحو القياس بالقيمة العادلة.
- الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير قياسات القيمة العادلة وظهور بعض مشكلات القياس والإفصاح عند التطبيق في شركات قطاع البترول.
- الفرض الثالث: يوجد اتفاق بين عينة الدراسة على بعض المقترحات للحد من مشكلات القياس والإفصاح عند تطبيق معايير قياسات القيمة العادلة عند التطبيق على شركات قطاع البترول.

### ج) عينة الدراسة:

عن تطبيق معايير "قياسات القيمة العادلة"، ركزت الباحثة عند اختيارها مفردات يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة العاملة في قطاع البترول، وقد قامت الباحثة باختيار عينة من تلك الشركات موزعة على قطاع الطاقة والخدمات المساندة وقطاع الموارد الأساسية، حيث

يعد هذين القطاعين هما الأقرب لصناعة البترول والخدمات الملحقة به، وذلك بعد قيام هيئة سوق المال بتعديل مسميات قطاعات البورصة المصرية، حيث كان قبل التعديلات يتم تبويب شركات البترول تحت قطاع البترول والغاز وتم تعديل مسمى القطاع ليصبح قطاع الطاقة والخدمات المساندة، بالإضافة إلى إعادة تبويب بعض الشركات بعد تدقيق نشاطها إلى قطاعات أخرى منها قطاع الموارد الأساسية، وقطاع النقل والشحن وتم فصل الغاز عن خدمات البترول ليصبح في قطاع مختص يسمى قطاع المرافق<sup>(\*)</sup>.

وبعد قيام الباحثة بالبحث عن شركات البترول المسجلة في البورصة المصرية وجدت خلطاً بين الشركات وتبويبها داخل القطاعات وبين نشاطها الرئيسي المسجل على موقع الشركة الرسمي على شبكة الإنترنت.

**وفى ضوء ما سبق تم تحديد شرطين عند تحديد شركات العينة هما:**

- ان تكون الشركة مسجلة في دليل قطاع البترول المتاح على موقع وزارة البترول.
  - اختيار الشركات التي تركز على الصناعات البترولية وبعض الخدمات المتعلقة به وهى (التقيب والاستخراج، التكرير والتصنيع، الكيماويات والبتروكيماويات، الخدمات الملاحية والنقل والشحن المصاحبة للبترول)، مع استبعاد الشركات التي تنشط في صناعة المعادن والتعدين والمبيدات والأسمدة والبويات والغاز والتي تتداخل مع العديد من أنشطة البترول، حيث وجدت الباحثة بعد مراجعة نشاط هذه الشركات بعدها عن هدف مجال الدراسة.
- وبتطبيق الشروط السابقة تكونت عينة البحث لتصبح (٦) شركات تم توزيع قائمة استقصاء على المحاسبين والمراجعين في هذه الشركات.
- وقامت الباحثة بفرز الاستثمارات المستردة لتحديد نسبة الاستجابة من قبل فئات الدراسة، ومدى صلاحية هذه الاستثمارات لإخضاعها للتحليل الإحصائي واستخلاص منها النتائج الإحصائية، ويمكن للباحثة توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

<sup>(\*)</sup> لمزيد من التفاصيل حول إعادة هيكلة قطاعات البورصة المصرية يراجع ما يلي:

▪ موقع البورصة المصرية على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي:

[https://www.egx.com.eg/ar/EGX\\_Milestones.aspx?Year=2019](https://www.egx.com.eg/ar/EGX_Milestones.aspx?Year=2019)

جدول (١) نسبة الاستجابة وصلاحيّة القوائم المستردة للتحليل الإحصائي

عينّة الدراسة	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	قوائم الاستقصاء المستردة		عدد قوائم الاستقصاء المستردة غير الصالحة للتحليل الإحصائي		عدد قوائم الاستقصاء المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي	
		النسبة*	العدد	النسبة**	العدد	النسبة**	العدد
محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول المقيدة في البورصة المصرية	48	83.33%	40	7.41%	9	92.59%	100
أعضاء هيئة التدريس	25	92.00%	23	8.11%	3	91.89%	136
محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية	30	83.33%	25	7.81%	5	92.19%	236

\* النسبة على أساس عدد قوائم الاستقصاء الموزعة لكل فئة.

\*\* النسبة على أساس عدد قوائم الاستقصاء المستردة من كل فئة.

(د) اختبار الفروض:

تحليل نتائج اختبار الفروض

نص الفرض: يوجد اتفاق بين عينة الدراسة على بعض المقترحات للحد من مشكلات القياس والإفصاح عند تطبيق معايير قياسات القيمة العادلة عند التطبيق على شركات قطاع البترول.

ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال إجراء تحليل التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) في آراء مجموعات العينة حول العبارات المرتبطة بالفرض وذلك من خلال اختبار كروسكال ويلز (Kruskal -Wallis Test) وهو من الاختبارات اللامعلمية التي تطبق مع المتغيرات التي لا تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي لقياس التباين بين عدة عينات مستقلة وذلك كما يلي:

معنوية اختبار Kruskal-Wallis	الترتيب	متوسط الرتب	عدد المشاهدات	فئات الدراسة	
٠.٠٨٩	٢	٢٤.٢٩	٣١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	يعتبر طرح أسهم شركات في قطاع البترول

معنوية اختبار Kruskal- Wallis	الترتيب	متوسط الرتب	عدد المشاهدات	فئات الدراسة	
	١	٤٣.٦٣	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	نموذجاً صالحاً للتطبيق عند تحديد القيمة العادلة في هذا القطاع
	٣	٣١.٠٣	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٠٠٠	٣	٢٩.٩٥	٣١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	ساهم اصدار الاسهم لشركات قطاع البترول في مشاركة عدد اكبر من أفراد المجتمع المصري مما يؤدي الى النهوض بالإنتاج
	١	٥٠.٨٨	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٢	٣٠.٥٠	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٠٠٠	٢	٣١.٦٩	٣١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	يجب أن تتم عملية التقييم بواسطة أشخاص متخصصين في عمليات التقييم ومشهود لهم بالحياد والنزاهة وعدم التحيز لضمان دقة القياس المحاسبي.
	١	٤٩.٦٣	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٣	٢٩.٠٥	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٣٨٠	٣	٣٣.٩٤	٣١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	لحدثة تطبيق محاسبة قياسات القيمة العادلة في القطاع البترولي فيجب علي الجهات المختصة ان تضع برامج تدريبيه للمحاسبين والمراجعين حتي يستطيعوا القيام بالمهام المنوطين بها عن طريق دراسة المعايير المحاسبية الدولية والمصرية لزياده الفهم والسوعي المحاسبي حتي يتمكنوا من تطبيقها بشكل فعال وايضا مراجعه القوائم المالية المعدة علي اساس تقديرات القيمة العادلة.
	١	٤١.٠٣	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٢	٣٤.١٨	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٣٤٥	٣	٣٣.٨٢	٣١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	ان للحكومة دور هام في دقه قياسات القيمة العادلة حيث تعمل الحكومة علي الحد من التصرفات السلبية للمديرين وفرض طرق رقابية حيث تضع الحكومة قوانين وتشريعات موحده دولية للعمل بها حتي يتم التحكم بشكل قوي في الممارسات التي يمكن حدوثها أثناء التطبيق لنموذج القيمة العادلة
	١	٤١.٢٠	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٢	٣٤.٠٨	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.١٢٢	٣	٣٣.٠٨	٣١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	يجب تفعيل دور الافصاح الالكتروني والذي يستطيع توفير المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب حتي يستطيع مستخدمي القوائم المالية الاستفادة القصوى من المعلومة المحاسبية والوصول لدقة المعلومات المحاسبية حيث ان التوسع في الافصاح بشكل عام يعمل علي حصول معلومة مناسبة تستخدم في القرارات المستقبلية ووضع خطط مناسبة للاستثمارات
	١	٤٣.٤٣	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٢	٣٣.١٠	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٢٥٢	٢	٣٤.٠٢	٣١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	يجب التدرج في تطبيق القيمة العادلة حتي يتم ترسيخ الفكر المحاسبي المبني علي اعتماد
	١	٤٢.٠٣	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	

معنوية اختبار Kruskal- Wallis	الترتيب	متوسط الرتب	عدد المشاهدات	فئات الدراسة	
	٢	٣٣.٠٥	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	فكره التطبيق لقياسات القيمة العادلة
			٧١	الإجمالي	
٠.٣٧٤	٣	٣٣.٩٤	٢١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	من الضروري تحديد المعالجات المحاسبية التابعة لاستخدام قياسات القيمة العادلة وذلك للحد من الاستخدامات المتعددة للمعالجات المحاسبية المختلفة والتي تحدثت وندرت وعدم تناغم في القوائم المالية حيث تعتبر قواعد تطبيقية للتنفيذ عن طريقه وضع لائحة تنفيذه للتطبيق العملي لقياسات القيمة العادلة
	١	٤١.٠٥	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٢	٣٤.١٥	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٩٩٤	٢	٣٥.٩٥	٢١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	يجب الاعتماد علي شركات متخصصة في تسعير الأصول والالتزامات المراد قياسها والالتزام بما صدره مجلس معايير المحاسبة الدولية بخصوص كيفية تطبيق سياسات القيمة العادلة في حالة غياب سوق نشط والبعد عن الاعتماد علي التقديرات الشخصية في التقدير.
	١	٣٦.٣٨	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٣	٣٥.٧٠	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.١٢٧	٢	٣٤.١٨	٢١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	يجب الاهتمام بخصائص وجوده المعلومات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها للوصول الي التقدير العادل للقيمة العادلة حيث سوف يسهم ذلك في الحد من الحد الي ممارسة المحاسبة الابتكارية
	١	٤٣.١٠	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٣	٣١.٧٣	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٤٦٨	٣	٣٣.٢٦	٢١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	عند قياس القيمة العادلة لاسهم الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الأخذ في الاعتبار المخاطر المختلفة المتعلقة بالأنشطة والتي تتعرض لها المنشأة وبالتالي تؤثر بشكل كبير علي قياس القيمة العادلة مثل مخاطر السوق وتقلبات الاسعار المستمر ومخاطر السيولة النقدية والمخاطر الائتمانية
	١	٣٩.٩٠	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٢	٣٦.٣٥	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	
٠.٠٥١	٢	٣٢.٥٨	٢١	محاسبين ومراجعين داخليين بشركات البترول	العمل علي تطوير النظام المحاسبي المالي حتي يتلاءم مع المحاسبة علي اساس القيمة العادلة يحدث ذلك من خلال العمل علي ربط النظام المالي في الاسواق المالية حتي يمكن استخدامه في تقييم الاسهم والسندات وفقا لنهج القيمة العادلة
	١	٤٤.٩٣	٢٠	أعضاء هيئة التدريس	
	٣	٣٢.٣٨	٢٠	محاسبين قانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة	
			٧١	الإجمالي	

\* دال إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٥

وفى ضوء ما سبق تخلص الباحثة إلى أنه يوجد اتفاق بين عينة الدراسة على بعض المقترحات للحد من مشكلات القياس والإفصاح عند تطبيق معايير قياسات القيمة العادلة عند التطبيق على شركات قطاع البترول، وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث للدراسة.

**وبعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات واختبار صحة الفروض انتهت الدراسة الميدانية إلى الآتي:**

- **ثبوت صحة الفرض:** يوجد اتفاق بين عينة الدراسة على بعض المقترحات للحد من مشكلات القياس والإفصاح عند تطبيق معايير قياسات القيمة العادلة عند التطبيق على شركات قطاع البترول.

## خاتمة:

بعد إستعراضنا بالدراسة والبحث لموضوع المشكلات القياسية والإفصاحية المترتبة عن استخدام قياسات القيمة العادلة وخاصة في قطاع البترول، حيث حاولت الباحثة من خلال تلك الدراسة تناول موضوع من المواضيع الحديثة التي فرضت نفسها بقوة في الآونة الأخيرة. واتضح جدياً لنا التطور الملحوظ والتحول الي استخدام محاسبة القيمة العادلة بديل لمحاسبة التكلفة التاريخية، كما أن تأثر علم المحاسبة بتطور نمط الحياة في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات يحتاج استحداث إجراءات ومفاهيم حديثة تهدف الي تطوير أعمال المحاسبة، وإضافة المعايير المحاسبية المستحدثة لخدمة القطاعات الصناعية في مصر والعالم، وذلك بهدف فعالية التقييم العادل للأصول الخاصة بالشركات وللحفاظ علي قيمة راس المال، والنهوض بالاقتصاد ككل، ولتشجيع قطاعات أخري في الدولة لطرح جزء من راس مالها للإكتتاب في بورصة الأوراق المالية، الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد المصري. ومن خلال أهداف الدراسة والمشكلة البحثية التي تم طرحها تم التوصل الي النتائج التالية:

- ١- أثار مفهوم القيمة العادلة جدلاً كبيراً بين المهتمين من الجانبين الأكاديمي والمهنيين المؤيدين لمبدأ القياس بالقيمة العادلة عند استخدامه في شركات قطاع البترول، وتوصلت الباحثة بعد عرض مفهوم القيمة العادلة في الجهود المحاسبية، وأيضاً طبقاً لمعايير المحاسبة إلى أن القيمة العادلة تتمثل في " السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيع أصل أو دفعه عند سداد التزام من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق والذي يجب أن يتوافر فيهم الاستقلالية عن بعضهم البعض، وأن يكونوا على معرفة بحقائق البند محل القياس وذلك في السوق الرئيسية، وفي حالة غياب السوق الرئيسية، يكون السوق الأكثر

- فائدة للأصل أو الالتزام، ويتم استخدام أساليب تقييم بديلة تتناسب مع البند محل القياس وينتج عنها معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، وذلك حتى تاريخ القياس.
- ٢- يترتب على استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقييم أصول شركات البترول مجموعة من المشكلات المحاسبية، والتي من أهمها أن تقييم القيمة العادلة للأصول المملوكة لشركات البترول تختلف عن باقي الأصول الثابتة، نظراً لأنها ذات طبيعة خاصة يعتمد في بعض الحالات على طرق وأساليب تعتمد في جانب كبير منها على جوانب شخصية للإدارة والفنيين، وبالتالي يصبح التقييم أقل ثقة واعتمادية، كما أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يحتاج إلى بعض المعالجات المحاسبية المعقدة سواء في القياس أو الإفصاح بالقوائم المالية، وهو ما قد يسبب تحريفات جوهرية بالقوائم المالية، مما يزيد من أهمية مراجعة القيمة العادلة لكل من الأصول والاحتياطيات البترولية.
- ٣- لم تطرق المنظمات المهنية في إصداراتها لمعايير مراجعة القيمة العادلة، للمشكلات والتحديات التي ترتبط ارتباط وثيق بقياس الاحتياطيات البترولية

## المراجع

## أولاً: المراجع العربي:

- الاتجاهات المحاسبية في تقييم الموجودات - معيار المحاسبة الدولي ٣٩ - مجلة المدقق، العدد ٥٢ - ٥٣، ٢٠٠٣.
- بن يوسف خلف الله: اهمية الافصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF واثره علي الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، ٢٠١٧.
- رضا إبراهيم صالح، أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعه الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد السادس والأربعون، ٢٠٠٩.
- سيد شريف عبد الوهاب هيبية، " دور مراقب الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٧.
- شادو عبداللطيف، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكايمي ٢٠١٣-٢٠١٤.
- طارق مصطفى الحطاب، د/ يسرى أمين سامى، "قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة"، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠١٢.
- عاصم محمد أحمد سرور، جامعة عين شمس - كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، دراسة تحليلية للمعيار IFRS I3 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير.
- عماد سعد محمد الصايغ: ٢٠٠٩، محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة الازهر بالقاهرة، العدد الرابع الجزء الأول.
- قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ - شركة بترول بلاعيم.
- نعيم سابا الخكرم: القيمة العادلة كالبالغ المالي، ملتقى جمعية المحاسبين القانونيين، المركز الثقافي العربي، دمشق، سكريا، ٢٠٠٧/٠٧/٢١، ص ١٥-١٩.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Brady, G. ,R. Davel,S. Ludolph,J. Spencer, and M. Paper Extractive Activities. International Accounting Standards Board : 1-184. Available at: <https://www.google.com>.
- Disclosures about Oil and Gas Producing Activities. Statement of Financial Accounting Standards No. 69, 1982, Available at: <http://www.fasb.org>.
- Song, C. J., W. B. Thomas, and H. Yi. Value relevance of FAS 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. The Accounting Review, 2010, 85 (4): 1375 – 1410.
- موقع البورصة المصرية على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي:  
[https://www.egx.com.eg/ar/EGX\\_Milestones.aspx?Year=2019](https://www.egx.com.eg/ar/EGX_Milestones.aspx?Year=2019)